حدّد الدكتور كمال حمدان في مداخلته في احدى ورش العمل التي نظمها التيار النقابي المستقل بالتعاون مع مؤسسة فريدرتش ايبرت الحاجة الى اتخاذ سلسلة تدابير لسد عجز الموازنة من دون المسّ بالحقوق المكتسبة للموظفين ولتجنب تحميل ذوي الدخل المحدود تبعات التقشف و هي:

1. اعتماد الضريبة الموحّدة على إجمالي مصادر دخل المكلّف، مع تطبيق التصاعدية عليها
2. زيادة معدلات الضريبة على ارباح شركات الأموال واعتماد الضريبة التصاعدية فيها
3. (الى أن تطبّق الضريبة الموحّدة على مصادر الدخل)
التأكيد على التصاعدية في الضريبة على الفوائد، خصوصا في ظل تركز رأس المال وسيطرة عدد قليل من كبار المودعين على قاعدة الودائع المصرفية (اذ يحوز 1% من المودعين على نحو 55% من قيمة الودائع)
4. اعادة هيكلة المؤسسات العامة، تطويرا أو دمجا أو إلغاءً أو إلحاقا بالوزارات المعنية
5. إعادة نظر جذرية بالاعفاءات، بما فيها الاعفاءات التي تستفيد منها الأوقاف والمؤسسات الدينية
6. زيادة الضريبة على الكماليات من السلع الاستهلاكة (ربما عبر اعتماد معدلين للضريبة على القيمة المضافة)
7. عدم المس بسلسلة الرتب والرواتب
8. الغاء الصناديق (صندوق المهجرين ومجلس الجنوب)
9. الغاء التعليم الخاص المجاني
10. الغاء منح التعليم الممنوحة للموظفين في القطاع العام
11. إعادة نظر جذرية في سياسات الدعم كي تخدم فعلا في استهدافاتها الفئات الاجتماعية المعوزة